لماذا يتهم مرشح «المشترك» قانون «المحليات» بالتناقض والنواب بمخالفة الدستور..؟؟!

■ توالت التناقضات على أحاديث وتصريحات مرشح أحزاب المشترك فيصل بن شملان، وراح يستكثر منها تباعاً بوعي او بدون وعي.. بدءاً من الاقتصاد والسياسة والتاريخ، وانتهاءً بالسلطة المحلية وقانونها.. يكشف الرجل عن مواهب جمة في اصطناع المناسبات المختلفة لانتقاد كل شيء وأي شيء.. جرياناً مع سنة سيئة سارت عليها المعارضة وخطابها الاعلامي والسياسي.

مؤخراً انتقد بن شملان – بحسب «الصحوتنت»– قانون السلطة المحلية الحالي واتهمه بأنه «يناقض النص الدستوري» مع العلم ان بن شملان كان عضواً في البرلمان يوم أقر القانون ذاته عام ٢٠٠٠م.

هناك من يرى أن بن شملان استسهل النقد وصعب عليه التحكم فيه بحيث كثرت زلاته وتناقضاته..

برلمانيون وقانونيون قرأوا تصريحات مرشح المشترك وأوجزوا التعليق كما يلي :

□ عبدالله غانم □ أحمد الزهيري

■ غانم: جميع اعضاء المجالس المحلية منتخبون.. وطرح «بن شملان» يأتي في المزايدة السياسية التي لا معنى لها

■ الزهيري: كنت أتمنى ألاّ يبدأ «بن شملان» حملته بمغالطة الجماهير وتجهيل الرأي العام

■ مختصون: والمجالس المحلية حققت تنمية مجتمعية بيّنة

كتب: بليغ الحطابي

يؤكد الاستاذ عبدالله احمد غانم – رئيس الدائرة السياسية بالمؤتمر الشعبي العام الوزير الاسبق للشئون القانونية– ان حديث بن شملان عار تماماً من الصحة وان الواقع يشهد بأن جميع اعضاء المجالس المحلية على مستوى المحافظات والمديريات منتخبون انتخاباً حراً ومباشراً من المواطنين.

ويضيف اما مايتعلق بانتخاب رؤساء الوحدات الادارية (المحافظين ومديري المديريات) فإن القانون قد اتاح امكانية ان يكونوا منتخبين او معينين وهو مايعكس طبعاً ماورد في الدستور.

مشيراً الى انه قد سبق لفخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ان وعد بإجراء انتخابات عامة للمحافظين ومديري عموم المديريات وهو مايتم الآن الاعداد والتجهيز له.

مؤكداً في الوقت ذاته ان ذلك بطبيعة الحال يحتاج الى تعديلات في قانون السلطة المحلية نفسه ليكون ملائماً مع التوجهات ومع ما يتناسب وحاجة المجتمع وقدرته على انجاح هذا الأمر.. وهذا الأمر راجع لمجلس النواب..

لكن ذلك لاينفي كما يقول رئيس الدائرة السياسية بالامانة العامة للمؤتمر بأي حال من الاحوال ان المجالس بجميع اعضائها منتخبون وهي خطوة بحد ذاتها دون شك مهمة للغاية على صعيد بناء الدولة اليمنية الحديثة دولة المؤسسات والنظام والقانون.

وهو أمر ينبغي على الدوام تعزيزه وتطويره والمهم في هذا المجال هو تعزيز مهام هذه المجالس من الناحيتين المادية والسياسية دون طرح مايمكن تسميته بمزايدات سياسية لامعنى لها.

الى ذلك أكد الاستاذ احمد الزهيري – رئيس الدائرة التنظيمية بالامانة العامة – عضو مجلس النواب – رئيس لجنة السلطة المحلية بالبرلمان : ان كلام الاستاذ فيصل بن شملان غير سليم وغير منطقي.. وما كنا نتصور ان يأتي هذا من شخصية لها وزن في الساحة.

واضاف : كنت اتمنى ألاّ يبدأ بن شملان حملته الدعائية بمغالطة مفضوحة للجماهير وبتجهيله للرأي العام مستنداً، كما يدعي الى الدستور.. هذا ان كان قاصداً ذلك فهذه مشكلة.. اما ان كان حتى اليوم لم يقرأ نصوص الدستور فالمشكلة اعظم لاسيما وانه متقدم للترشح لرئاسة الجمهورية وليس لعضوية مجلس محلي.. لذا فإنني ادعوه قبل حلول الموعد الزمني لبدء الحملة أن يقرأ نصوص الدستور ويتمعن في مواد القانون الذي صدر عام ٢٠٠٠م اثناء ماكان عضواً في مجلس النواب.

اما من حيث مواد الدستور فيقول نص المادة (١٤٥) «تقسم اراضي الجمهورية اليمنية الى وحدات ادارية يبين القانون – اي قانون المجالس المحلية – عددها وحدودها وتقسيماتها والاسس والمعايير العملية التي يقوم عليها التقسيم الاداري.. كما يبين القانون طريقة ترشيح وانتخاب او اختيار وتعيين رؤسائه ويحدد اختصاصاتهم واختصاصات رؤساء المصالح فيها».

ويواصل الزهيري : ولهذا جاء قانون السلطة المحلية رقم (٤) لعام ٢٠٠٠م في مادته (١٦١) ليقول : «يدعو رئيس مجلس الوزراء لعقد مؤتمر سنوي للمجالس المحلية ويضم الوزراء ورؤساء الاجهزة المركزية المعنية ورؤساء الوحدات الادارية والامناء العامين للمجالس المحلية ورؤساء اللجان المتخصصة في المجالس المحلية للمحافظات وذلك لـ«وضمن ثلاثة بنود بند خاص بـ(اقتراح الانتقال الى انتخاب رؤساء المجالس المحلية من بين اعضاء المجالس المحلية المنتخبين)».

واشار رئيس لجنة السلطة المحلية بمجلس النواب الى ان هذا النص جاء ليترجم نص الدستور في مادته (١٤٥) الذي كان واضحاً وجلياً في انه أوكل مهمة الانتقال الى انتخاب رؤساء الوحدات الادارية الى المؤتمر السنوي.. وهو ما لم يخرج به المؤتمر الاخير بشيء بل انه اكد انه مازال مبكراً على ذلك. مؤكداً ان ماجاء على لسان شملان ينطوي على مغالطة كان يجب ألاّ تأتي من شخص كابن شملان يعتبر نفسه رجل الفكر وفي نفس الوقت لم يطلع على نصوص الدستور او القانون.

منوهاً إلى انه اذا كان يريد المغالطة فهناك مجالات أخرى غير الدستور الذي يعتبر اسمى شيء في البلاد ومكونه الرئيسي.. مستغرباً في الوقت ذاته من هذا القول خاصة وان بن شملان كان حينها عضواً في مجلس النواب.. والذي لم يعترض او يتحفظ على شيء من هذا القبيل ولو كان حدث لظهر في حينها. من جانبه اعتبر الاخ محمد احمد الحاج امين عام مجلس محلي محافظة تعز : نظام السلطة المحلية ومنذ بدايته الاولى نقلة نوعية وفريدة والتي من خلالها حققت المجالس المحلية المنتخبة نجاحاً كبيراً على صعيد التنمية المجتمعية وفي تأسيس وتأصيل هذه التجربة لضمان استمراريتها..

فيما أكد الاخ حسن محمد حسن مناع امين مجلس محلي محافظة صعدة– ان التجربة ناجحة لان المواطن كان حجر الزاوية في تأسيس هذه المنظومة الادارية المتكاملة التي انهت المركزية كما عززت من منظومة التنمية الشاملة للمجتمعات المحلية في عموم مناطق الجمهورية.

وحسب هذا النظام الذي يتضمنه قانون السلطة المحلية أنه لم يأت من فراغ، وليس تقليداً اعمى لتجارب الآخرين او نقلاً حرفياً عنها.. وانما هو نابع من بيئة يمنية خالصة ويلامس في الوقت ذاته احتياجات ومتطلبات الواقع اليمني ويلبي آمال وتطلعات اليمنيين في بناء دولتهم الحديثة دولة المؤسسات والنظام والقانون.

كما انه جاء خلاصة لتجارب سابقة في مجال الادارة والتنمية المحلية قامت على المستويين الشعبي والرسمي في شطري اليمن قبل الوحدة، مثل (هيئات التعاون الاهلي للتطوير وتجربة المجالس المحلية للتطور التعاوني في الشمال سابقاً وتجربة مجالس الشعب المحلية في جنوبه» وغيرها من التجارب والمجالات الهادفة الى تنظيم وتطوير الادارة والتنمية المحلية في اليمن قبل وبعد الوحدة.

ودون شك ان بلادنا بهذا القانون وبشهادة الكثير من المنظمات والهيئات الدولية تقدم نموذجاً رائداً ومتقدماً في هذا المجال تسبق به كثيراً من البلدان.ومع ذلك فنحن نؤمن انه مهما كان القانون نموذجياً ومهماً فإن الأهم من ذلك كله هو تطبيقه وتجسيده عملياً على أرض الواقع.

وهو ما تؤكده الجهود المبذولة من قبل الحكومة على نحو دؤوب لتنفيذ توجيهات المؤتمرات الرابعة السابقة لاسيما قرارات مؤتمرها الاخير الذي عقد في شهر يونيو الماضي، الأمر الذي يعكس توجهات المؤتمر الشعبي العام في هذا الجانب وعلى وجه الخصوص قرارات وتوصيات مؤتمره العام السابع الذي عقد في ديسمبر العام الماضي بعدن.. وشدد عليها برنامج عمله السياسي وبيانه الختامي الذي يؤكد على ضرورة اجراء تعديلات مناسبة في قانون السلطة المحلية لتوسيع المشاركة الشعبية ضمن مصفوفة الاصلاحات الشاملة على هذا الصعيد ووضع التعديلات اللازمة الكفيلة بتوسيع صلاحيات المجالس المحلية في المحافظات والمديريات واعطائها صلاحيات أوسع في ادارة الشئون المحلية وفي مقدمتها حق الرقابة واجراء المناقصات والاشراف على تنفيذ المشاريع المحلية وانتقال مسئولية اعداد وتنفيذ موازنات الوحدات وخططها التنموية الى السلطة المحلية بصورة كاملة وتطوير الاطار التشريعي والتنظيمي ومواءمة التشريعات المختلفة مع تشريعات السلطة المحلية.. وهذا ماتركزت عليه مصفوفة الاصلاحات التي يمضي بها المؤتمر الشعبي العام ليؤكد اهتمامه وحرصه على هذه التجربة وفي تعميق النهج الديمقراطي في الحياة السياسية للبلاد وتجسيد القيم الديمقراطية في الممارسة الحياتية وتأكيد المشاركة الشعبية في الحكم عن طريق عمل كل ما من شأنه تطبيق نظام السلطة المحلية القائم على اللامركزية المحلية والادارية على نحو يسهم وبفاعلية في احداث وتطوير عملية البناء التنموي وخاصة تنمية المجتمعات المحلية تحقيقاً للتنمية المتوازنة لجميع المناطق.

■ بين فشلين: تغلب المصالح الذاتية، والهروب الى المناكفة.

أحزاب «اللقاء المشترك» أعاقتها أفكارها الايديولوجية، فكانت أجندة متضاربة، ومشاريع في مهب التناقضات سعياً منها لتغطية العجز لجأت الى الترويج لدعاية مضللة، مفادها أن ثمة حزب حاكم انفرد بالسلطة لوحده.. وأنها أحزاب مقصاة عن المشاركة أو الشراكة.. وهي الأحزاب التي دخلت في حكومات ائتلافية متعاقبة منذ ٢٢ مايو ١٩٩٠م، وجربها الشعب والشارع.. فيما بعضها له تجربة في الحكم تمتد الى أبعد من ذلك بكثير، وهل ننسى تجربة الحزب الاشتراكي طوال ٢٣ عاماً منفرداً بحكم على جزء من الوطن منذ الاستقلال ١٩٦٧م، ومثله الآخرون في المشترك.. فما منهم إلاّ وجرب الحكم ومارسه وخلف آثاراً لاتزال عبئاً على المجتمع.. حتى الساعة.

مثقفون يصفون الكيفية التي أسقط بها «المشترك» نفسه عن ثقة الشعب ومحذرين في أن من مساعٍ مشبوهة للالتفاف على الديمقراطية.

د.أبو أصبع:

انجازات المؤتمر الأقوى تأثيراً.. واستمد قوته من تأييد غالبية الشعب

د.الكحلاني:

على «المشترك» تأهيل نفسه جماهيرياً.. ومن ثم يتحدث عن «الشراكة»

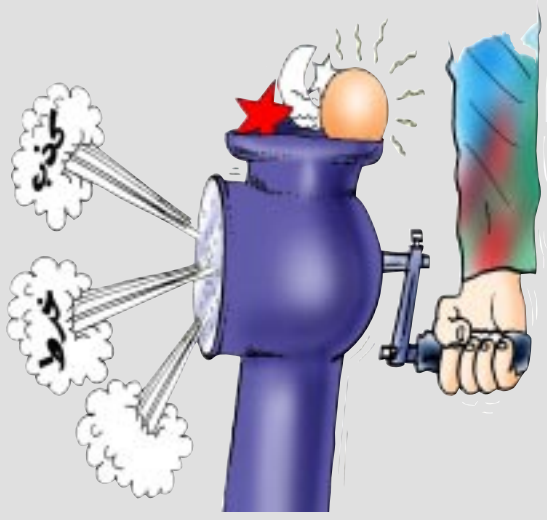

د.الحميدي:

المعارضة تغطي عجزها بالتضليل والرأي العام لا يثنيه خطاب المزايدة

د.مغلس:

«المشترك» حاصر نفسه في زاوية «الآنا» وعادى ذاته ومكوناته

«الشراكة».. في وعي وممارسة الأحزاب..

هكذا فشلت المعارضة

تحقيق/فاروق ثابت

● *الدكتور عبدالواسع الحميدي استاذ العلوم السياسية:*

– تعيش أحزاب المشترك بخصوص نظرتها للمشاركة في السلطة أو الوصول الى السلطة بين وضعيتين.. الأولى: مسألة الطموح الفردي لكل حزب في الوصول للسلطة والمشاركة فيها.. والثانية: ضرورات الحفاظ على اللقاء المشترك كتجمع لا يحتمل استمراره استيعاب الطموحات الخفية لكل حزب.

فعلى سبيل المثال –للإصلاح– طموح بل وجموح للمشاركة في السلطة.. ولكن له شروط وأجندة تخالف حلفاءه في المشترك لأنها تنبعث من خلفية فكرية مختلفة ومتناقضة، وللاشتراكي أيضاً نفسه الطموح بأجندة وشروط مختلفة والناصري أيضاً.. واجتماع هذه الشروط المتناقضة في اطار واحد يجعل حسابات كل حزب تتضارب مع الآخر بشكل يجعل معه مسألة مشاركتهم في السلطة مجتمعين أمراً صعباً بل ويتناقض تماماً مع التماسك الظاهري للمشترك.. إذاً أمام هذه الوضعية..

ويضيف: يصبح موضع اخفاء الطموح الفردي لأعضاء المشترك للمشاركة في السلطة أمراً جوهرياً، ولكن ذلك لا يعني الغاءه نهائياً، بل يظل مؤجلاً الى اللحظة التي يشعر عندها أي من تلك الأحزاب أن هذا اللقاء حقق له متطلبات الوصول للسلطة أو على الأقل المشاركة فيها بما يحافظ على بقائه حزباً قوياً بعيداً عن اللقاء المشترك وعندها سوف يتخلى عن هذا التكتل.

ويستدرك الحميدي: وبما أن ضرورات المرحلة حالياً تقتضي من تلك الأحزاب أن تخفي طموحاتها الفردية، فإنها تحاول أن تغطي ذلك الطموح ببديل آخر يحفظ لها تماسكها إما من خلال القول إن المؤتمر يستحوذ على السلطة ويقصي الآخرين أو من خلال مطالبتها بالاصلاحات السياسية، وبما أن المؤتمر عرض عليهم موضوع المشاركة في الحكومة لكي يسقط مثل تلك المزاعم فإن تلك الأحزاب رفضت لأنها اختبرت فرضياتها ووجدت أن الوضع الحالي في البلاد يسمح لها بالمزايدة على كل الأوضاع من خلال تحميل المؤتمر لكل المساوئ وفي اعتقادنا أن هذه الرؤية غير عميقة للأوضاع بالنسبة للمشترك لأن الرأي العام يدرك مقدار المسئولية التي يتحملها المؤتمر حالياً في ظل الظروف الحالية ويقدر ذلك جيداً له.. وبالتالي فإن ما تراهن عليه احزاب المشترك هو قراءة غير حصيفة للرأي العام والواقع اليمني.

السياسة المؤتمرية ما لم يتوقعوا

● *الدكتور عبدالقادر مغلس – الاستاذ بجامعة تعز قال:*

– أولاً المؤتمر الشعبي العام منذ بداية نشأته وظهوره في الساحة حرص على اشراك كل القوى السياسية في بناء الوطن وازدهاره وتقدمه.. المؤتمر الشعبي العام صاحب السبق الأول على امتداد الساحة في اخراج الأحزاب من أقبيتها.. وإظهارها على الواقع لتمارس نشاطها تحت ضوء الشمس.. المؤتمر كان سبّاقاً في مد يده الى كل القوى السياسية الموجودة في الساحة من يسار ويمين وهو الذي دشن حواراً واسعاً منذ أواخر السبعينيات مع كل القوى السياسية في الشمال والجنوب بقيادة رجل الحوار الأول الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية –رئيس المؤتمر الشعبي العام. تاريخ المؤتمر الشعبي العام كحزب حاكم سلسلة متواصلة من الشراكة مع مختلف القوى السياسية الحية في اليمن ليس فقط منذ تحقيق وحدة الوطن في ١٩٩٠م، ولكن منذ فترة ما قبل الوحدة.. ليشهد التاريخ وأخابيره بأن المؤتمر الشعبي العام هو الحزب الوحيد في الساحة الذي لا يسعى الى اقصاء الآخر والذين يريدون أن يلبسوا المؤتمر بغى خطاياهم ويرسوا عليه اخفاقاتهم، فليدركوا أن الشعب قد شب عن الطوق وأصبح قادراً على فرز الحقائق عن الأباطيل وتمييز الغث من السمين.. بما يسمى «المشترك» يلعب بأوراق خاسرة وحارقة لأنه حاصر نفسه في زاوية الأنا «حب الذات. المشترك استطاع الحصول على ٤٦٪ من قوام اللجان الانتخابية سواءً لجان أساسية –أصلية أو فرعية– وهذه نسبة ما كان يتوقع أن يحصل عليها لولا السياسة المؤتمرية البعيدة المدى التي تغلب مصلحة الوطن فوق مصلحة الأفراد وكذلك قوة مصلحة الحزب.. قدم المؤتمر الشعبي العام تنازلات كبيرة للمشترك حرصاً منه على رعاية هذه التجربة الديمقراطية اليمنية الناشئة والتي تحتاج الى رعاية ليس فقط من المؤتمر ولكن من القوى السياسية الموجودة في الساحة..

اليمن بصفة عامة ترعى تجربة فريدة في المنطقة العربية وهي تجربة المحليات اضافة لتجربة الانتخابات الرئاسية والتي تعتبر من التجارب القليلة الموجودة في العالم العربي.

نتمنى على أحزاب المشترك أن تنتقل من ثقافة بناء الحزب الى ثقافة بناء الدولة لأن الأحزاب منتهية والدولة هي الباقية فالدولة هي الأرض والانسان.. الدول لا تتناسخ ولكنها تنمو وتتطور على الدوام.. أما الأحزاب السياسية فهي في تناقض وتناسخ مشهود.. المشترك بحاجة أولاً الى تصالح مع ذاته ومكوناته واخافتنا هذه البدايات غير المطمئنة التي بدأت من مديريات «عسلان» في محافظة شبوة والصدامات التي حصلت بين مجاميع اصلاحية وأخرى اشتراكية حول ترتيب أو إعداد فقرات مهرجان جماهيري كان سيقام في هذه المديرية ونحمد الله أنه جنب الحاضرين من كارثة محتمة كانت ستحدث بهم. وأؤكد أن المشترك بحاجة ماسة وشديدة لأن يتصالح مع ذاته لكي يرنو ببصره نحو الأفق البعيد والمستقبل الواعد الذي ينشده أبناء هذا الشعب العظيم.

المؤتمر الأقوى

● *وتقول الدكتورة بلقيس أبو أصبع – أستاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء:*

– انتخابات ١٩٩٧م، والانتخابات البرلمانية في ٢٠٠٣م، أفرزت فوز المؤتمر الشعبي العام ودائماً الحزب الفائز بأغلبية البرلمان هو الذي يشكل الحكومة وبالتالي فإن المؤتمر الشعبي العام هو الحاكم باعتبار ما يملكه من أغلبية في برلمان.. فكيف يريد «المشترك» المشاركة في الحكم وهم ليس لهم أي تواجد في البرلمان.. إذاً فطلبهم للمشاركة والذي يدحضه الأغلبية العظمى للمؤتمر في البرلمان ليست إلاّ مناكفة اعلامية لأنه في ظل النظام الخليط البرلماني، والرئاسي، وكذا في ظل وجود حزب بأغلبية في البرلمان هذا يعني أنه هو المشكل للحكومة، وبالتالي فهو الحاكم.

وتضيف: أن أحزاب اللقاء المشترك في وجهة نظري ليس لديها إمكانات واقعية لتسلم السلطة، فما يجمع الأحزاب الخمسة هو هدف الوصول الى السلطة ولكن ثمة متناقضات كثيرة داخل هذا التجمع «المشترك» فمثلاً إحداها على سبيل الذكر لا الحصر عدم الاتفاق على قضية المرأة أيضاً كانت هذه الأحزاب شريكة في الحكم، ولكنها لم تستطع أن تحقق نجاحات مطلوبة، والدليل أنها لم تستطع الفوز أو تحقيق نسب معقولة في الانتخابات المختلفة تمكنها الى الشراكة في الحكم.. وظل المؤتمر الشعبي العام هو الحزب القادر على التأثير الجماهيري للانجازات التي حققها.

حقيقة الخطاب السياسي لأحزاب المعارضة

● *الدكتور حسن الكحلاني –أستاذ الفلسفة بجامعة صنعاء:*

– ما قبل الوحدة لم تكن اليمن تعرف الديمقراطية والتعددية الفكرية والسياسية، كان الصراع على السلطة هو محور تاريخنا السياسي منذ قيام الثورة وقيام الدولة الشطرية، والحروب والتوصيات الداخلية لمن يخالف الحاكم.. كانت النزعة الشمولية هي السائدة وكان الشعار السائد لا صوت يعلو فوق صوت الحزب الواحد وهذا دليل واضح على أن فلسفة الحكم كانت ترفض الحرية ولا تقبل الآخر ولا تعترف بالتنوع، وحينما ظهرت شخصية الأخ علي عبدالله صالح في يوليو ١٩٧٨م، أدرك سبب الصراعات وحدد رؤيته للمستقبل.. جعل من الوحدة الوطنية هدفاً مقدساً وأسس فلسفة الحوار.. وبهذه الفكرة أسس المؤتمر الشعبي العام عام ١٩٨٢م، وبالحوار نفسه تحققت الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ٩٠م، وهي المنجز اليمني الأكبر أهمية في التاريخ اليمني المعاصر وفي تاريخ العرب المعاصر أيضاً في لحظة الاندثار والهزائم شكلت الوحدة قطيعة معرفية وسياسية مع الماضي فكانت التعددية السياسية هي الفلسفة الجديدة للحياة السياسية في الجديد وتعني التعددية انتهاء الفكر الشمولي والاعتراف بالآخر بعد أن تم تحديد ثوابته الوطنية القائمةعلى مبادئ الثورة اليمنية العظيمة وتحديد الهدف الذي يتضمن حرية للفرد والتقدم للوطن، ويبقى التنافس بين الأحزاب السياسية مطلوباً في تحقيق النهوض الانساني وللوطن اليمني.. وحسمت اشكالية الصراع على السلطة.. انتهى عصر الانقلابات والمؤامرات.. اتخذنا من الديمقراطية وسيلة لاختيار أفضل الرجال لخدمة اليمن وأفضل البرامج السياسية والاقتصادية والثقافية.. الخ.

وأصبحت السلطة وسيلة لتحقيق الأهداف الوطنية العليا بعد أن كانت هدفاً وغاية في الماضي.. من يمتلك برنامجاً للنهوض عليه اقناع الشعب بذلك، والوصول الى البرلمان والى قيادة الدولة ومؤسساتها يمر عبر الشعب وإرادته الحرة ولا يصح الالتفاف على الديمقراطية باسم الاشتراك في السلطة.. وما يقال من أن المؤتمر الشعبي العام قد همش دور المعارضة وعمل على اقصائها.. كلام غير صحيح وبعد هذا القول رفضاً لما قبلناه بالديمقراطية، وسيلة للمشاركة السياسية فأحزاب اللقاء المشترك لا تمتلك حضوراً جماهيرياً.. ولم تتمكن من تحقيق القبول والرضا لدى الشعب على الرغم من الادعاءات المتعددة والتشويه للحقائق الذي تستخدمه في اعلامها مع ذلك.. لكن الشعب لن يقتنع بعد بوجهة نظرها لأن خطابها السياسي يتعارض مع ممارساتها ثمة أحزاب لا تمتلك ممثلين في البرلمان وتصر على أن يتنازل المؤتمر الشعبي العام عن السلطة لأحزاب لا تمتلك وجوداً شعبياً ودون انتخابات مع أن الأصح أن نخضع لما اختاره الشعب بصندوق الاقتراع وللشعب وهو الحكم أن يختار من يريد ومن يمثله.

إن صحفهم وإعلامهم لا ينمي ثقافة وطنية فيما يزالون يتحدثون عن أسماء ومصطلحات قديمة تنتمي الى ما قبل الدولة الحديثة ويدعو برنامجهم السياسي الى اعتماد نظام القائمة النسبية في الانتخابات وهذا ينطبق على بلدان غير متجانسة فيها أقليات عرقية، ودينية ولغوية.. ولا ينطبق هذا على بلدنا الموحد أرضاً ودينياً واحداً وعروبة ولغة عربية واحدة وعلى الرغم من أن تلك الأحزاب ترفع شعارات وطنية وقومية وإنسانية.. إلاّ أن واقع ممارساتها يتناقض مع ذلك فقد وقفت معظم قيادات تلك الأحزاب تردد الذرائع الاستعمارية لاسقاط النظام العراقي واحتلال العراق باسم الديمقراطية الأمريكية وحقوق الانسان وها هي الدماء تسفك كل يوم والأرض تحتل والثورة تسلب، والوطن يتفكك.

ورددوا نفس الشعارات والذرائع الاستعمارية ضد سوريا لإخراجها من لبنان وفي الوقت الذي تخرج فيه جماهير شعبنا العظيم للتعبير عن غضبها وادانتها ضد ما يجري في لبنان الشقيق من غزو وتدمير وقتل ومجازر لم تمارسها النازية – قامت بعض قيادات تلك الأحزاب بالتوجه الى السفير الأمريكي بصنعاء، ليس للتنديد بجرائم اسرائيل.. بل لإعلان البراءة من المقاومة اللبنانية وأعطاء الغطاء للهروات على لبنان وهذه ليست من شيم وطبيعة شعبنا اليمني وقياداتنا السياسية التي عرفت بمواقفها الوطنية والقومية العربية ومناصرة قضايا أمتنا العربية في لبنان والعراق وفلسطين.. بل إن هذه القوى وجهت أنصارها بعدم الخروج في المسيرة الشعبية الغاضبة، لكن الشعب ومعظم عناصر تلك الأحزاب خرجوا للتعبير عن مشاعرهم الحقيقية.. إذاً فليسوا مع قضايا الوطن والأمة فكيف بالشعب أن يثق بهم.